

تصورات خاطئة (45) هل الدين بحاجة إلى مفصلات؟

يحيى محمد

يتصور الكثير خطأً أن الدين من غير تفاصيل معطل، وأن العمل بالفهم المجمل لا يُبقي للدين شيئاً يُذكر.. ومن ثم فالحاجة إلى كثرة البحث والتنقيب في النص مبررة كي لا يكون الدين بحكم العدم. فما معنى مثلاً أننا مكلفون اجماً من دون أن نعلم ماهيات هذا التكليف ولا حدوده؟ وما معنى أننا مطالبون مثلاً بالجهد أو الصوم أو الصلاة وغير ذلك؛ مع أننا لا نعرف على وجه التفصيل كيف يتم ذلك ولا حدوده؟..

والحال أن هذه الشبهة التي تثار ضد الفهم المجمل تقابلها شبهة معاكسة تواجه مبنى الفهم المفصل. ذلك أن طبيعة هذا الفهم تبعث على كثرة الخلاف، إذ تتعدد الآراء المختلفة للمسألة الواحدة لتصل أحياناً إلى ما يقارب العشرة. فلو كانت لدينا مسألة طُرح فيها مثل هذا العدد المتضارب من الآراء، وكل منها يدعي إصابته لمراد الشرع أو يظن بذلك؛ لكان يعني أن تسعة أعشار هذه الآراء - على الأقل - هي ليست من الشريعة بشيء، ولتبين لنا عند التردد منطقياً أننا نراهن على الإصابة باحتمال قدره واحد من عشرة، وذلك على فرض أن أحدها يصيب الشرع.

وبالتالي فنحن أمام شبهتين متقابلتين، كلاهما يفتحان الباب أمام تعطيل الشريعة من جوانب مختلفة، إحداهما تعمل على تعطيلها بطريقة الاصطناع، أي أنها تصطنع شريعة وتتوهم صدقها، رغم أن احتمال كذبها وارد وكبير، لكثرة الخلاف وذهاب القرائن الدالة على الصحة. أما الأخرى فإنها تعمل على تعطيلها نسبياً من خلال إبعاد هذه الاحتمالات والابقاء على المعنى المشترك العام، لكن مع التعويض بتفعيل عناصر أخرى مسددة وموفية للغرض كما سنشير لاحقاً.

لقد اعتمد منهج الفهم المفصل على روايات الحديث باعتبارها المصدر الأساس الذي يحقق حاجتنا الدينية للتفاصيل، حتى أن بعض القدماء اعتقد بأن عدم التعويل على خبر الأحاد يفضي إلى نفي الشريعة، رغم أنه لا يبعث على الإطمئنان لكثرة التباساته بالتشابه والم احتمالات. وتعد هذه المشكلة من أبرز مشاكل الفكر الإسلامي التي لم تجد لها حلاً بعد.

وفعلاً أن العمل بالفهم المجمل لا يتسق مع التمسك بخبر الأحاد ما لم يقترن بقرائن أخرى إضافية وكافية للوثوق. فما لم يتحقق الوثوق والإطمئنان بهذا الخبر فإنه لا عبرة للعمل به ولا حجية لوجوب الالتزام بمؤداه. ولا أظن أن هذا مما ينبغي الخلاف عليه... بل على العكس فإن التعويل على الأخبار مع عدم الوثوق يبعث على اختلاق دين جديد مصطنع. وهذا في حد ذاته يؤكد عدم جواز ربط الدين بالظنون والترددات التي تطفح بها الروايات والأخبار.

وبفعل هذه المشكلة - وما أفضت إليه من خلافات دينية واسعة تضخمت مع تطاول الزمن - ظهر بحث نظري حول ما سمي بـ «فتور الشريعة» وكما ذكر أبو حامد الغزالي بأن العلماء أجمعوا على جواز فتور الشريعة بالنسبة إلى من قبلنا خلافاً للكعبي، لأجل قوله بوجود مراعاة الأصلح على الله. أما بالنسبة إلى شريعتنا فمنهم من منع الفتور فيها، لأنها خاتمة الشرائع، إذ لو فترت لبقيت إلى يوم القيامة. ورجح الغزالي بأنه من الناحية العقلية لا مانع من أن يصيب الفتور شريعتنا ما أصاب قبلها من الشرائع، لا سيما وقد ورد في الحديث: (يأتي عليكم زمان يختلف رجلان في فريضة فلا يجدان من يقسم بينهما). لكن من حيث وقوع الفتور فعلى رأيه أن فيه تفصيلاً يغلب على الظن، وهو إن قامت القيامة على قرب فلا تفتور الشريعة، خلافاً لما لو امتدت إلى خمسمائة سنة مثلاً، لأن الدواعي متوفرة على نقلها في الحال فلا تضعف إلا على التدرج، وإن تطاول الزمن فالغالب فتورها، ومن ثم ارتفاع التكليف. ونقد الغزالي ما ادعاه أبو اسحاق من أنه إذا فترت الشريعة فسيكلف الناس بالرجوع إلى محاسن العقول، إذ اعتبر كلامه لا يليق بالمذهب المتبني، وهو المذهب الأشعري القائل بالتحسين والتقيح الشرعيين.

هذا ما نقله الغزالي (المتوفى سنة 505هـ). وقد مرّ على الشريعة فترة طويلة يفترض أن يلحق بها الفتور كسائر الشرائع، وهو ذات ما عبر عنه جماعة من علماء الشيعة بإنسداد باب الدليل والطريق، وهو حاصل فعلاً عند التعويل على منهج الفهم المفصل وما يعتره من كثرة الخلاف والتعارض في مسأله.

لقد ساد منهج الفهم المفصل وأفضى إلى خطأ تاريخي جسيم، ذلك ان الوظيفة الرئيسة لهذا المنهج هي البحث والتنقيب عن المزيد من المفصلات عبر سرد الروايات رغم كثرة تعارضاتها، كذلك شدة التدقيقات اللغوية في النص، حيث الامعان أكثر فأكثر لانتزاع ما يبعث على كثرة الخلاف والمعارضات، وما يترتب على ذلك من إجتهدات وقياسات عارضة، كما أشبعها الفقهاء إجتهداً وتفصيلاً، ومن ثم مزيداً من التشابه. فمن ذلك التكثير والاهتمام المبالغ به حول قضايا جزئية مثل الطهارة والنجاسة والاعسال والوضوء وتفاصيل الصلاة وغيرها مما اختلف حولها الكثير من الفقهاء بحسب معالجاتهم المعهودة من التفصيل دون الحفاظ على يقين المجملات المبينة.

يفرض هذا المنهج مزيداً من المشاكل بغير حل. فالتدقيقات اللغوية وتشقيقات النصوص والتنطع والتفريع كلها موارد تزيد من دائرة الشبهات والإحتمالات. وكل ما تصنعه هذه الطريقة من تخصيص وتقييد، وما على هذه الشاكلة من عمليات تعود إلى التوفيق في الصيغ اللغوية المتعارضة، إنما يبعدها عن جوهر العلاج الصحيح. وقد ينطبق على الفقهاء مقولة بعض الفلاسفة: إن ما تربحونه من ناحية الدقة إنما تخسرونه من ناحية الموضوعية.

ومن آفات هذا المنهج هو أنه يسفر عن اتباع طروحات يشهد الوجدان بأنها مخالفة لروح الديانة وأهدافها السامية، كإطروحة المذهبية وترجيح الفرقة على الوحدة، وهي من أعظم الأمراض

المزمنة التي تفتشت بين المسلمين، وأصبح من المتعذر علاجها؛ ما لم يتم التخلي عن المنهج المذكور وابداله بمنهج الفهم المجمل. فالعلاقة الرابطة بين المنهج الأول وبين الطائفية وما يترتب عليها من نزعة عداوية؛ هي علاقة تأثير مضطرد، فكلما زاد إيغال المنهج في التفصيل؛ كلما زاد تحقق الطائفية، بل وزاد التشاحن والصدام والاقتيال. وعلى خلاف ذلك ما ينشأ عن الالتزام بمسلك الفهم المجمل، فهو يعمل على احياء روح الديانة والحفاظ على بيانها. في حين لا تعبر التفصيلات الظنية عن هذه الروح ولا تكشف عنها، بل على العكس انها تنافيا كما عبرت عن ذلك بعض الآيات الكريمة مثل قوله تعالى: ((وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ)). حتى ان عدداً من القدماء اعترف بما آل إليه أمر العلماء من التفرق حسب اختلاف آرائهم وتأويلاتهم ومحاولة كل منهم نصرة مذهبه تقليداً والرد على المخالفين، وبذلك ينطبق عليهم المعنى المستوحى من مثل الآية السالفة الذكر، ومن ذلك ما قاله الفخر الرازي: «واقول إنك إذا أنصفت علمت ان أكثر علماء هذا الزمان صاروا موصوفين بهذه الصفة فنسأل الله العفو والرحمة.» كما سبق للغزالي ان أشار إلى مثل هذا المعنى من سوء حال العلماء في الاختلاف والتفرق.

وكدلالة على ما سبق، التأثير الذي سببه منهج الفهم المفصل في الخلاف المتفاقم حول القضايا العقائدية، وعلى رأسها مسألة التوحيد. فرغم ان النصوص حولها كثيرة؛ الا أنها بادية الإجمال، وهذا ما جعل العلماء لا يكتفون بالفهم المجمل للمسألة، بل سعوا وأجهدوا أنفسهم في البحث عن التفاصيل والتقاط ما أمكن لدعم طروحاتهم حول الكيفية التي عليها هذه المسألة. وبالتالي فاننا نجد التوحيد لدى المعتزلة هو غير التوحيد عند الأشاعرة، وعند هؤلاء هو غيره عند الفلاسفة وكذا الصوفية، بل حتى عند السلفية نجده مورداً للاختلاف والتباين، رغم ان جميع هذه الفرق تتفق على المعنى العام من التوحيد وهو عدم وجود شريك لله تعالى، وأنه لم ينشأ من كائن آخر غيره ولا له ولد يخلفه. فتلك هي الصفات السلبية التي يتفق عليها الجميع، أما الصفات الايجابية فهي مجملة بالمرّة؛ كعلمه وقدرته وذاته وحياته. ولا شك ان كل تفصيل لهذه الصفات يفضي إلى الخلاف وتعدد الرؤى، وغالباً ما يدعو إلى التنازع والتضليل والتكفير.

مع هذا فالملاحظ في قضية التوحيد أنها قضية غيبية لا يمكن معالجة تفاصيلها من خلال الواقع، الأمر الذي يختلف عن القضايا المرتبطة بالواقع المباشر كتلك المتعلقة بالمسائل الفقهية.

لقد افضى منهج الفهم المفصل إلى التشديد الديني وتوسعة دائرة التزامات الأفراد في الأحكام والعبادات، الأمر الذي أدى إلى تضيق الدين على المسلمين في عباداتهم ومعاملاتهم وسط متاهات الفرق والطوائف المذهبية. وهو ما جعل بعض المحدثين يدين الفقهاء ويتهمهم بتضييع الدين لما شددوا الخناق فيه على المكلف بكثرة توسيعهم لقضايا الأحكام ومطالبتهم الالتزام بها، كما في تعليم أحكام الطهارة وغيرها من العبادات التي وضعوا لها المجلدات الكبيرة، فألحقت الضرر بالناس من دون فائدة.

هذا هو المنهج المتبع لدى المذاهب الإسلامية التي غاب فيها البحث عن طوق نجاة ينقذ حال الأمة. وليس من سبيل إلى ذلك غير التجرؤ على القيام **بذبح البقرة** ((إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذَبِحُوا بَقْرَةً...)) للتخلص من الترددات التفصيلية في التدقيق والتنطع والتشقيق. الأمر الذي يستهدفه منهج الفهم المجمل الذي يعترف بالأحكام المبينة، ويرى ديمومة حفظ الشريعة بكلياتها ومقاصدها.

ومع أن دائرة المبين في الدين لدى هذا المنهج ضيقة جداً. لكن ما يخفف في هذه الحالة ان دائرة الاجتهاد تتوسع بلا حدود من دون قداسة دينية. فعلى صعيد العقائد مثلاً يكفينا في التوحيد من الناحية الدينية الاعتراف بوحدانية الخالق وصفاته المقطوع بها، أما التفاصيل التي تخص طبيعة الذات والصفات والعلاقة بينهما فهي من القضايا المفصلة التي لا تعلم بالدين على وجه القطع، أي أنها من الأمور المتشابهة التي لا ينبغي اضافة القداسة الدينية عليها. وإذا كان من المحال ان يتوصل العقل إلى التفاصيل الخاصة بطبيعة الذات والصفات؛ فالأولى الاحتفاظ بالمجمل دون ولوج ذلك العالم الغيبي. ويؤيد هذا أن النصوص القرآنية تحث على الإذعان للإله الواحد عبر التفكير في الخلق والنظر في الآيات الكونية، بمعنى أنها تكتفي بالمطالبة المجملة من التفكير والتأمل دون استخدام مقاييس الأدلة والصنعة، رغم أن هذه القضية هي أعظم قضية دينية وأبلغها تأثيراً.

أما فيما يتعلق بالمجملات الدينية التي لها علاقة بالواقع المباشر؛ فواضح أن التفصيل فيها يأتي عبر مبادئ الفهم الديني من الواقع والوجدان الفطري وهدى المقاصد، لكن دون عزو ذلك إلى حكم الله تعالى ولا اعتباره حكماً دينياً مقدساً، حيث لا يعدو عن كونه اجتهاداً بشرياً قابلاً للنقض.

وعموماً نقول: بقدر ما تُضيق دائرة الدين بقدر ما يُضمن الصواب، والعكس بالعكس. ويكفي ذلك من الفائدة ما لا تُقدر بثمن. وهي دائرة يشترك في اعتناقها جميع الأتباع من دون اختلاف، وتذكرنا بمقولة فولتير: «ما هي العقيدة التي تتفق عليها العقول؟ عبادة الله والاستقامة، فهناك دين كوني مؤسس في كل العصور وفي كل البشر، والنقطة التي يتفقون فيها جميعاً هي حقيقة لذلك، والنظريات التي يختلفون من خلالها هي خاطئة لذلك.»